الأمم المتحدة

A/HRC/RES/49/1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 March 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة والأربعون
28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022
البند 1 من جدول الأعمال
المسائل التنظيمية والإجرائية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 4 آذار/مارس 2022

1/49- حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا الناجمة عن العدوان الروسي

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده،

وإذ يشير إلى الالتزامات الواقعة على عاتق الدول كافةً بموجب المادة 2 من الميثاق بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، وبتسوية منازعاتها الدولية بالوسائل السلمية،

وإذ يؤكد من جديد ضرورة بذل قصارى الجهود لتسوية أي منازعات أو خلافات بين الدول بالوسائل السلمية حصراً، وتجنب أي أعمال عسكرية وأعمال عدائية، لا يمكن إلا أن تزيد من صعوبة حل تلك المنازعات والخلافات،

وإذ يشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعاهدات حقوق الإنسان الدولية ذات الصلة، والمعاهدات ذات الصلة بالقانون الدولي الإنساني، وأيضاً إلى دور الترتيبات الإقليمية، ولا سيما الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان،

وإذ يشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة 3314(د-29)، المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1974 والمعنون "تعريف العدوان"،

وإذ يرحب باعتماد الجمعية العامة قرارها د إ ط-1/11 بشأن العدوان على أوكرانيا في 2 آذار/مارس 2022،

وإذ يؤكد من جديد التزامه القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية ووحدتها داخل حدودها المعترف بها دولياً، التي تمتد إلى مياهها الإقليمية، وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن لجميع الشعوب الحق في تقرير وضعها السياسي بحرية دون تدخل خارجي وفي السعي إلى تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقاً للقانون الدولي،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد أيضاً أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تعزيز حقوق الإنسان واحترامها وحمايتها،

وإذ يقر بأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني متكاملان ويعزز كل منهما الآخر،

وإذ يدين بشدة عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا،

وإذ يساوره بالغ القلق إزاء استمرار أزمة حقوق الإنسان والأزمة الإنسانية في أوكرانيا، ولا سيما إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان وانتهاكات للقانون الدولي الإنساني من جانب الاتحاد الروسي، بما في ذلك انتهاكات وتجاوزات جسيمة ومنهجية لحقوق الإنسان، وإذ يسلم بالشواغل القوية التي أعرب عنها الأمين العام ومفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في بياناتهما،

وإذ يشير في هذا الصدد إلى تقارير الأمين العام ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان استناداً إلى أعمال بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا المنشأة في عام 2014،

وإذ يساوره القلق إزاء التقارير المتزايدة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وعن التشريد القسري للسكان، بمن فيهم أكثر من 000 660 لاجئ، وإزاء الأضرار التي لحقت بالمناطق السكنية والمدارس والمواقع الثقافية والبنية التحتية المدنية الحيوية وتدميرها، بما في ذلك المستشفيات وإمدادات المياه والصرف الصحي والوقود المدنية الناجمة عن القصف الجوي والمدفعي الروسي في مناطق مأهولة،

وإذ يشدد على الحاجة الملحة إلى وقف الاتحاد الروسي فوراً أعماله العدائية العسكرية ضد أوكرانيا، ووقف بيلاروس فوراً دعمها لهذه الأعمال العدائية، وإعطاء الأولوية لحماية المدنيين، بمن فيهم المشردون، والأعيان المدنية، وتأمين إيصال المساعدات الإنسانية في أوانها وبصورة كاملة وفورية وآمنة ودون عوائق، وإذ يطالب بأن تحترم الأطراف حقوق الإنسان وتمتثل امتثالاً كاملاً لالتزاماتها الواجبة التطبيق بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي للاجئين،

وإذ يشير إلى أن الدول الأعضاء في مجلس حقوق الإنسان مطالبة باحترام أعلى المعايير في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها،

وإذ يعرب عن أساه لمعاناة الناس في أوكرانيا، ويؤكد من جديد تضامنه العميق معهم، ويشدد في الوقت نفسه على أهمية تزويده بالدعم والمساعدة الملائمَيْن،

وإذ يساوره القلق إزاء الاحتياجات الإنسانية لجميع الفارين من الأعمال العدائية العسكرية أو المشردين بسببها،

وإذ يؤكد من جديد أهمية مشاركة المرأة مشاركةً كاملة وهادفة وعلى قدم المساواة في وضع الخطط وصنع القرارات فيما يتعلق بالوساطة وبناء الثقة ومنع نشوب المنازعات وحلها، وأهمية مشاركتها في جميع الجهود المبذولة لصون السلام والأمن وتعزيزهما، وضرورة منع وقوع انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان، مثل جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، لا سيما العنف الجنسي والجنساني، وجبر الضرر الناجم عنها،

وإذ يشدد على الدور الهام الذي تضطلع به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وبعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا في الإسهام في إجراء تقييم موضوعي لحالة حقوق الإنسان في أوكرانيا،

وإذ يؤكد من جديد أن الحق في حرية الرأي والتعبير، على شبكة الإنترنت وخارجها، حق من حقوق الإنسان مكفول للجميع، وإذ يكرر في هذا الصدد تأكيد الدور المهم الذي تضطلع به وسائل الإعلام الحرة والمستقلة والمنظمات غير الحكومية، وإذ يدين أي اعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان،

وإذ يعرب عن قلقه من انتشار المعلومات المضلِّلة، التي من الممكن تصميمها ونشرها بهدف التضليل وانتهاك حقوق الإنسان والتعدي عليها، بما فيها حرمة الحياة الخاصة للأفراد وحريتهم في التماس المعلومات وتلقيها ونقلها،

وإذ يؤكد الالتزام الواقع على عاتق جميع الأطراف في اتفاقيات جنيف المؤرخة 12 آب/أغسطس 1949 والبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها المؤرخ 8 حزيران/يونيه 1977، بالتحقيق مع الأشخاص الذين يُزعم أنهم ارتكبوا أو أمروا بارتكاب انتهاكات جسيمة لاتفاقيات جنيف أو للبروتوكول الإضافي الأول الملحق بها، حسب الانطباق، ومحاكمتهم أو تسليمهم،

وإذ يلاحظ القرار الذي اتخذته المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بالشروع في فتح تحقيق في الحالة في أوكرانيا، بأسرع ما يمكن،

وإذ يلاحظ أيضاً دور محكمة العدل الدولية في القيام، وفقاً للقانون الدولي، بتسوية المنازعات القانونية التي تعرضها عليها الدول،

1- *يدين بأشد العبارات الممكنة* انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني الناجمة عن عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا؛

2- *يؤكد من جديد* التزامه القوي بسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي ووحدتها وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، التي تمتد إلى مياهها الإقليمية؛

3- *يهيب* بالاتحاد الروسي أن ينهي فوراً انتهاكاته وتجاوزاته لحقوق الإنسان وانتهاكاته للقانون الدولي الإنساني في أوكرانيا، ويدعو إلى التقيد الصارم بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإلى حماية المدنيين والبنية التحتية المدنية الحيوية في أوكرانيا؛

4- *يدعو* إلى انسحاب قوات الاتحاد الروسي والجماعات المسلحة المدعومة روسياً بصورة سريعة وقابلة للتحقق من كامل أراضي أوكرانيا، داخل حدودها المعترف بها دولياً ومياهها الإقليمية، من أجل منع وقوع المزيد من انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني في البلد، ويشدد على الحاجة الملحة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية العسكرية ضد أوكرانيا؛

5- *يحث* على تأمين إيصال المساعدات الإنسانية بصورة فورية وآمنة ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع، لضمان بلوغها جميع المحتاجين، ولا سيما الموجودين في أوضاع هشة، وعلى احترام استقلال الوكالات الإنسانية وحيادها، وضمان حماية العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية والعاملين في المجال الطبي المكلفين حصراً بتأدية مهام طبية؛

6- *يعرب عن بالغ قلقه* إزاء الضرر الموثق الذي لحق بالتمتع بالعديد من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في الحياة وفي التعليم وفي أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، بسبب القصف الجوي والمدفعي الروسي في مناطق مأهولة؛

7- *يشدد* على أهمية الحفاظ على إمكانية الوصول الحر والمفتوح والقابل للتشغيل المتبادل والموثوق به والآمن إلى الإنترنت، ويدين إدانة قاطعة أي تدابير تمنع أو تعطل قدرة الأفراد على تلقي المعلومات أو نقلها عبر الإنترنت أو خارجها، بما في ذلك إغلاق الإنترنت جزئياً أو كلياً؛

8- *يشدد أيضاً* على ضرورة حماية جميع الفارين من النزاع في أوكرانيا دونما تمييز، بما في ذلك على أساس الهوية العرقية والقومية والإثنية؛

9- *يشجع* المكلفين بولايات مواضيعية في إطار الإجراءات الخاصة، كل في إطار ولايته، على إيلاء حالة حقوق الإنسان في أوكرانيا اهتماماً خاصاً؛

10- *يشدد* على أهمية ضمان المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، ويؤكد الحاجة الملحة إلى بدء تحقيق فوري ومستقل ونزيه في جميع التجاوزات والانتهاكات المزعومة لإنهاء إفلات الجناة من العقاب وضمان مساءلتهم عنها؛

11- *يقرر* أن ينشئ على وجه السرعة لجنة تحقيق دولية مستقلة، تضم ثلاثة خبراء في مجال حقوق الإنسان، يعينهم رئيس مجلس حقوق الإنسان لفترة أولية قدرها سنة واحدة، تكمل أعمال بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا وتعززها وتبني عليها، بالتنسيق الوثيق مع البعثة ومع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وتكون لها الولاية التالية:

(أ) التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة لحقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني، والجرائم ذات الصلة في سياق عدوان الاتحاد الروسي على أوكرانيا، وتحديد الوقائع والظروف والأسباب الجذرية لأي من هذه الانتهاكات والتجاوزات؛

(ب) الحصول على الأدلة على هذه الانتهاكات والتجاوزات وتجميعها وتحليلها، بما في ذلك بعدها الجنساني، والعمل على نحو منهجي على تسجيل وحفظ جميع المعلومات والوثائق والأدلة، بما في ذلك المقابلات وإفادات الشهود ومواد الاستدلال الجنائي، بما يتفق مع معايير القانون الدولي، بالنظر إلى أي إجراءات قانونية مقبلة؛

(ج) توثيق المعلومات والأدلة ذات الصلة والتحقق منها، بطرق منها العمل الميداني، والتعاون مع الكيانات القضائية وغيرها، حسب الاقتضاء؛

(د) القيام، قدر الإمكان، بتحديد هوية الأفراد والكيانات المسؤولين عن انتهاكات أو تجاوزات حقوق الإنسان أو انتهاكات القانون الدولي الإنساني، أو غيرها من الجرائم ذات الصلة، في أوكرانيا، بغية ضمان محاسبتهم عليها؛

(هـ) تقديم توصيات، ولا سيما بشأن تدابير المساءلة، تهدف جميعها إلى إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، المسؤولية الجنائية الفردية، وإمكانية لجوء الضحايا إلى العدالة؛

(و) موافاة مجلس حقوق الإنسان، في دورته الحادية والخمسين، بتقرير شفوي بآخر المستجدات، تعقبه جلسة تحاور، وبتقرير مكتوب شامل في دورته الثانية والخمسين، تعقبه جلسة تحاور، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين؛

12- *يطلب* تفعيل الولاية فوراً، ويطلب إلى الأمين العام توفير كل ما يلزم من موارد لتمكين لجنة التحقيق من الاضطلاع بولايتها وما يلزم من موارد وخبرات لتمكين مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من تقديم الدعم الإداري والتقني واللوجستي المطلوب لتنفيذ أحكام هذا القرار، ولا سيما في مجالات تقصي الحقائق والتحليل القانوني وجمع الأدلة؛

13- *يهيب* بجميع الأطراف والدول المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع لجنة التحقيق، ويشجع المجتمع المدني ووسائل الإعلام وسائر الجهات المعنية على أن تتعاون معها، لكي تضطلع بولايتها

بفعالية، وأن تزود اللجنة بما قد يكون في حوزتها حاضراً أو مستقبلاً من معلومات ووثائق ذات صلة، حسب الاقتضاء؛

14- *يهيب* بأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ووكالاتها المعنية أن تتعاون تعاوناً تاماً مع لجنة التحقيق وأن تستجيب سريعاً لأي طلب تقدمه اللجنة، ومن ذلك ما يتعلق بالحصول على المعلومات والوثائق ذات الصلة؛

15- *يقرر* أن يبقي المسألة قيد نظره الفعلي.

الجلسة العاشرة
4 آذار/مارس 2022

[اعتُمد بتصويت مسجَّل، بأغلبية 32 صوتاً مقابل صوتين، وامتناع 13 عضواً عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الأرجنتين، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوكرانيا، باراغواي، البرازيل، بنن، بولندا، الجبل الأسود، جزر مارشال، جمهورية كوريا، السنغال، الصومال، غامبيا، فرنسا، فنلندا، قطر، كوت ديفوار، لكسمبرغ، ليبيا، ليتوانيا، ماليزيا، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريتانيا، نيبال، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، إريتريا

الممتنعون عن التصويت:

أرمينيا، أوزبكستان، باكستان، بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)، السودان، الصين، غابون، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، كازاخستان، الكاميرون، كوبا، ناميبيا، الهند]